أوراق الشرق الأوسط

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط
National Center For Middle East Studies

مستقبل الأوضاع في المنطقة
في ضوء الثورات العربية

المشهد في المغرب العربي و المشرق العربي
المواقف الإقليمية "إسرائيل - تركيا"
المواقف الأمريكية والأوروبية والروسية والصينية

رؤية شاملة..
للاستراتيجية المصرية الجديدة تجاه أفريقيا

العدد ٥٢ ابريل - ٢٠١١

المحتويات

افتتاحية العدد ..... أ.د. محمد شفيق زكي ٩

برنامج دراسات السودان ودول حوض النيل

• كيفية التعامل المصري مع تطورات قضية مياه النيل

رؤية شاملة للاستراتيجية المصرية الجديدة تجاه أفريقيا (الاستقرار والتنمية) د. سيد فليفل ١٧

الأوراق المصرية بين إدارة الأزمة وتفعيل الإدراك التعاوني ..... د. أيمن السيد عبد الوهاب ٢٩

رؤية مستقبلية للسياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل ..... د. محمد سالمان طايع ٤١

برنامج ضبط التسلح والأمن الإقليمي

• مستقبل الأوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية

المشهد المغاربي بين الاستبداد ولغة العصر ..... أ. عبد الحليم محجوب ٦٣

المشهد في المشرق العربي ..... ممدوح سالم ٨١

المشهد في الخليج والجزيرة العربية ..... د.محمد مجاهد الزيات ١٣٧

التوجهات الإسرائيلية إزاء الثورات العربية ..... د. طارق فهمي ١٤٩

الموقف الإيراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات ..... د. محمد السعيد إدريس ١٦٩

تركيا والثورات العربية ..... أ. بشير عبد الفتاح ١٨٧

موقف الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي من الثورات العربية ..... أ. أكرم حسام ٢٠٩

الموقفان الأمريكي والأوروبي تجاه الثورات العربية ..... السفير. السيد أمين شلبي ٢٢٣

موقف روسيا والصين من الثورات العربية ..... د. نورهان الشيخ ٢٤٣

خلاصات ندوات ودراسات

ورشة عمل حول: كيفية التعامل المصري مع تطورات قضية مياه النيل ٢٥٩

ندوة: مستقبل الأوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية ٢٦٨

الشرق الأوسط في مراكز الأبحاث

الثورات في المنطقة العربية: الأسباب وآفاق المستقبل ..... إعداد: أ. شادي عبد الوهاب ٢٩١

الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ..... إعداد: أ. حازم أحمد غيث ٣٠٨

موقف روسيا والصين من الثورات العربية

د. نورهان الشيخ *

مقدمة:

تقاربت مواقف روسيا والصين من الثورات العربية إلى حد بعيد حيث انطلقت الدولتان من أهمية المحافظة على علاقاتهما بدول المنطقة ومصالحهما الاستراتيجية بها، وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى كمبدأ عام يحكم سياستيهما الخارجية.

ومن ثم فقد جاءت مواقف البلدين متحفظة إلى حد بعيد، ومؤكدة على ضرورة احتواء الغضب الشعبي من خلال الحوار والطرق السلمية، مع رفض التدخل الخارجي رفضاً تاماً وقاطعاً، وإن لم تستخدم الدولتان حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الخاص بليبيا.

ورغم هذه القواسم المشتركة التي جمعت الموقفين الروسي والصيني، فإن القلق والانزعاج من الثورات العربية كان أوضح وأكثر تأثيراً لدى السلطات الصينية نتيجة الاحتجاجات التي تمت الدعوة إليها للمطالبة بالحرية والديمقراطية في الصين، في حين لم يحدث مثل هذا التأثير في روسيا، ولا حتى في القوقاز المسلم الروسي كما كان يتوقع البعض، وفيما يلى تفصيلاً لمواقف البلدين وتطورها إزاء الثورات العربية.

أولاً: موقف روسيا:

من خلال تتبع المواقف الروسية وتصريحات القادة والمسئولين الروس عن الشأن الخارجي، تتضح قواسم مشتركة تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية، أهمها:

١- تفاوت الاهتمام الروسي من دولة عربية لأخرى:

فقد حظيت التطورات المتسارعة في مصر ثم ليبيا بالاهتمام الأكبر من جانب روسيا يلى ذلك اليمن

* أستاذ العلوم السياسية، ومدير وحدة دراسات الشباب - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

ثم البحرين مع تفاوت واضح في الاهتمام، في حين لم تحظ تونس باهتمام يذكر، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عاملين:

أولهما، الأهمية الاستراتيجية للدولة المعنية في ضوء المصالح الروسية، فعقب أسبوع من بدء الثورة المصرية أوضح وزير الخارجية الروسي سيرجى لافروف أن مصر شريك استراتيجي وبلد رئيسي بالنسبة لروسيا في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن روسيا مهتمة بما يحدث هناك ومهتمة باستقرار وازدهار مصر كدولة ديمقراطية، ويرتبط التدفق الرئيسي للاستثمارات الروسية في مصر بقطاع الطاقة، حيث تستخرج شركة "لوك أويل" سنوياً في مصر حوالي ٦٥٠ ألف طن من النفط، ومنذ العام ٢٠٠٤ تقوم الشركة بأعمال التنقيب الجيولوجي عن حقول نفطية، فيما تقوم شركة "نوفاتيك" بالتنقيب عن حقول الغاز في مصر منذ العام ٢٠٠٨.

وتكتسب ليبيا أهمية أيضاً بالنظر إلى الاستثمارات والمشروعات الروسية في مجال الطاقة، فقد أعلن رئيس مجلس إدارة شركة "تات نفط" رستام مينيخانوف، أن خسائر الشركة في ليبيا في حال تغيير السلطة قد تتراوح بين ٢٤٠ و٢٦٠ مليون دولار، وفى حديث له لقناة "روسيا اليوم"، أشار القذافي يوم ١٦ مارس أن ليبيا لم تعد تثق بالغرب، لهذا ستدعو الشركات الروسية والصينية والهندية للمشاركة في الاستثمارات في مجالات النفط والبناء، وأشاد القذافي بالموقف الروسي "المختلف نسبياً" عن المواقف الأوروبية والأمريكية، وقال إن "الأبواب فتحت الآن أمام الاستثمارات الروسية والصينية والهندية".

أما العامل الثاني الذى حكم الاهتمام الروسي فيتمثل في حجم التطور في الأحداث، فمما لاشك فيه أن أحداث مصر وليبيا تظل هي الأكثر دراماتيكية وسخونة، ورغم أن سوريا تتمتع بخصوصية وأهمية بالنسبة لروسيا، إلا إن حجم التركيز عليها خلال الفترة الماضية ما زال محدوداً وهناك صمت روسي رسمي إزاء تطورات الأحداث بها، ومن المتوقع أن يستمر هذا الصمت طالما استمر الأسد في السلطة.

٢- التحفظ النسبي والبطء في رد الفعل:

فقد كان هناك تأنى واضح في المواقف الروسية تجاه الثورات العربية، وصل حد البطء في رد الفعل، وعادة ما ألتزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها أو إزاحة من بالسلطة كما

حدث في تونس ومصر.

ففي الحالة التونسية، ورغم بدء التطورات في ديسمبر، إلا إن روسيا لم تبدى موقفاً واضحاً إلا بعد تنحى بن على وهروبه، وجاءت كلمة ميدفيديف في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في ٢٦ يناير إيجابية تجاه الثورة التونسية حيث قال: "آمل بشدة بأن تستقر الأوضاع في تونس وبأن لا تؤثر سلبياً على الوضع العام في العالم العربي"، "ما حدث في تونس هو برأيي، درس جوهري غاية في الأهمية لأي سلطة في العالم. السلطة ينبغي أن لا تكتفي بالإنجازات التي حققتها، وتجلس على كراسي مريحة متجاهلة مجتمعها، بل ينبغي أن ترتقي سوية مع مجتمعها".

وفيما يتعلق بمصر جاء الموقف الروسي متحفظاً، بل وأميل إلى تأييد النظام والرئيس السابق، ففي أول تعليق على الثورة المصرية أعلن قنصل روسيا في مصر في ٢٧ يناير أن الأمور في مصر تحت السيطرة "ولا نتوقع أن يتفاقم الوضع"، ووصفت وسائل الإعلام الرسمية الروسية الثورة المصرية بـ "موجة غضب شعبية"، و"اضطرابات واحتجاجات على نظام الرئيس مبارك"، و"أعمال شغب"، وفي ٢٨ يناير ٢٠١١ رأى قسطنطين كوساتشيوف- رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما (المجلس الأدنى للبرلمان)- في تأثر واضح بخطاب نظام مبارك آنذاك، "أن الوضع في مصر تؤججه قوى متطرفة تحاول استغلال الاستياء الشعبي بهدف الاستيلاء على السلطة "خلسة"، وأنه رغم القصور، الذى تعاني منه الأنظمة الحاكمة في مصر واليمن فإنها كانت دوماً سداً منيعاً في وجه الراديكالية والتطرف"، وأن وصول الراديكاليين إلى الحكم يمكن أن يزعزع بحدة الأوضاع في المنطقة بشكل عام".

وفى ٣ فبراير وخلال اتصال هاتفي مع الرئيس المصري السابق أعرب الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف عن أمله في أن تتخطى مصر المرحلة الصعبة التي تمر بها "سلمياً ومن خلال حل المشاكل القائمة بالأطر القانونية".

وعقب إقصاء مبارك عن السلطة، حدث تغير واضح في الموقف الروسي من الثورة المصرية، فقد أعرب ميدفيديف في ١٢ فبراير عن أمله بأن تستأنف العملية الديمقراطية في مصر بشكل سريع وكامل عبر الإجراءات الانتخابية الشرعية، واعتبر ميدفيديف أنه "من المهم أيضاً المحافظة على السلم والوفاق بين الطوائف في مصر".

ووصف ميخائيل مارجيلوف- رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان)- تنحي مبارك بأنه "خطوة جاءت في الوقت المناسب"، معرباً عن أمله بأن يشرع "الجيش بخوض حوار مع المعارضة والمؤسسات الأهلية"، ورأى أن "هذا الحوار لن يكون سهلاً"، وتوقع مارجيلوف أن يقوم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، "بالعمل على تهيئة الساحة لإجراء إصلاحات سياسية".

وقد تكرر الموقف الروسي مع اختلاف التفاصيل في الحالة الليبية، فأكد سيرجي بريخودكو- مساعد الرئيس الروسي- أن روسيا ستستمر في علاقاتها الدبلوماسية مع السلطات الليبية الحالية ولا تندد بمن يحارب نظام معمر القذافي، وأوضح بريخودكو أن روسيا تعتبر أن السبب الأولي لما يحدث حالياً يكمن في التصرفات غير المقبولة للقذافي، لذا فإن الموقف الأخلاقي لمن يحاربه واضح ولا يخضع للتنديد، مشيراً إلى أن روسيا ستنطلق في علاقاتها مع ليبيا من ضرورة إجراء تقييم متوازن للوضع في ليبيا.

وفي البيان الصادر عن وزارة الخارجية الروسية في ٢٢ فبراير بشأن الأوضاع في البحرين تمت الإشارة إلى أن "روسيا تتابع ببالغ الاهتمام تطورات الأوضاع في البحرين، حيث تستمر المسيرات الاحتجاجية، إلا أنها هادئة ولا تسعى أجهزة الأمن للتصدي لها، وفي الوقت نفسه هناك مظاهرات يقودها الموالون للسلطة".

ورغم إن الإضرابات في اليمن بدأت منذ مطلع فبراير، فإن البيان الرسمي للخارجية الروسية جاء في ١٢ مارس مؤكداً على أن موسكو تؤيد وحدة اليمن، وأعربت الخارجية الروسية عن أملها في أن يكون اليمنيون قادرين ذاتياً على تجاوز الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة وتحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل".

٢- التأكيد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف:

كان هناك توجه ثابت في المواقف الروسية تجاه الثورات العربية يدعم الحوار والحل السلمي ويدعو للاستقرار ونبذ العنف واستخدام القوة، وأكد سيرجي إيفانوف- نائب رئيس الحكومة الروسية- أن روسيا تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط لأن أية قلاقل تحصل في هذه المنطقة وخاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، تضر بمصالح روسيا، وأن روسيا تأمل في المحافظة

على استقرار مصر، أما بالنسبة لليبيا فإن السيناريو الأسوأ الذي لا تريد روسيا حدوثه هو أن تتم "صوملة الوضع في ليبيا".

وفى ٢ فبراير وخلال الثورة المصرية أكد وزير الخارجية لافروف أن روسيا "مهتمة باستقرار وازدهار مصر كدولة ديمقراطية وأن تحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة سليمة وبأسرع وقت"، وعاد وأكد في كلمة ألقاها في مؤتمر ميونيخ للأمن في ٥ فبراير على أن "المصريون بالذات هم الذين يتخذون قراراً بشأن ما قاموا به، ومن الواضح أن الوضع لن يبقى كما هو، ومن الضروري إجراء حوار، ويجب أن يشمل هذا الحوار جميع القوى السياسية المؤثرة في مصر"، ودعت روسيا البرادعي إلى البحث عن مخرج من الأزمة التي تعيشها مصر، عن طريق إجراء حوار بناء لضمان سير الإصلاحات في هذا البلد بطريقة سلمية في قراءة خاطئة لثقل البرادعي وتأثيره على الشارع المصري.

وفيما يتعلق بليبيا، أكد الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف، خلال لقائه وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس في موسكو يوم ٢٢ مارس، استعداد روسيا للعب دور الوسيط في تسوية سلمية للنزاع في ليبيا، وأعرب ميدفيديف عن قلقه من الطريقة التي ينفذ بها قرار مجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، ومن احتمال وقوع ضحايا بين السكان المدنيين على خلفية الاستخدام العشوائي للقوة من قبل سلاح الجو".

ودعت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها في ٢٢ فبراير إلى حوار بناء في أجواء هادئة بين السلطات والمعارضة في البحرين، وأن "موسكو تعتبر أنه من المهم البحث عن حلول لكل القضايا الملحّة في البحرين في إطار قانوني وتدعم إجراء الحوار على نطاق واسع في جو هادئ وخالٍ من العنف بين السلطة والمعارضة، وأن روسيا على قناعة بأن ذلك سيتيح عودة البلاد إلى الحياة الطبيعية"، وعادت ودعت في بيان ١٥ مارس جميع الأطراف المعنية في البحرين إلى الابتعاد عن العنف والتحلي بالهدوء وضبط النفس لإحلال الاستقرار والوحدة الوطنية في المجتمع البحريني، وأن الحل الوحيد للوضع القائم يأتي عبر إجراء استشارات وطنية واسعة وبشكل عاجل لحل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وجاء في بيان للخارجية الروسية في ٢٥ مارس أن موسكو تأمل "بأن يتمكن اليمنيون أنفسهم من

التغلب على المشكلات التي تواجه بلادهم بالطرق السلمية، وعبر إطلاق عملية سياسية وطنية واسعة النطاق تفتح الطريق لإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضرورية والعاجلة في حياة المجتمع اليمني"، وأعلنت موسكو معارضتها استخدام القوة لحل المشكلات السياسية في اليمن، وفق بيان صادر عن الخارجية الروسية في ٦ أبريل، وأشار البيان إلى أن روسيا تواصل بدورها دعمها لتطبيع الوضع في الجمهورية اليمنية مع الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله وجاء فيه: "تقف روسيا بحزم لحماية المدنيين من جميع أشكال العنف، ووقف استخدام القوة كوسيلة لمعالجة القضايا ذات الطابع السياسي، وإقامة حوار متبادل بين جميع الأطراف حول كيفية حل المشاكل التي تواجه المجتمع اليمني والتغلب على الصعوبات المتراكمة في مختلف المجالات، ونعتبر أن المساعدة الخارجية الهادفة لتحقيق هذه الأهداف والمقبولة من جميع اليمنيين ستكون مفيدة جداً في هذه الحالة"، و"يتعين على الشعب اليمني وحده أن يتخذ الموقف النهائي من كيفية بناء مستقبل دولته".

وأكدت أن استخدام السلطات اليمنية القوة ضد المتظاهرين أمر غير مقبول، ودعت السلطات اليمنية وكافة التجمعات السياسية إلى ضبط النفس وتحمل المسؤولية عن مصير البلاد"، كما دعت الحكومة والمعارضة في اليمن إلى البحث عن نقاط التقاء وتوافق تكون أساسا لبحث الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مؤكدة أن الحوار وحده سيساعد في حماية اليمن من الانزلاق إلى هاوية نزاع داخلي واسع النطاق".

٤- رفض التدخل الخارجي:

يعتبر رفض التدخل الخارجي من التوجهات الثابتة التي ميزت الموقف الروسي تجاه الثورات العربية، وكان هناك تأكيد دائم على رفض أي تدخل خارجي في مسار الأحداث.

ففي ٢ فبراير أعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو لا تعتبر من المفيد فرض "وصفات" وإنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين، وأن السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل"، وأعرب رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي ميخائيل مارجيلوف عن ثقته بأن مصر قادرة على حل مشاكلها دون أي تدخل من الخارج، وأن أي تدخل خارجي في الشؤون المصرية لن يحل المشكلة هناك، وأكد السيناتور الروسي على ضرورة

إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة، مشيراً إلى أن سفك الدماء يعني اندلاع حرب ولن تؤدي الحرب إلى نتائج إيجابية، على حد تعبيره، وأكد أن الولايات المتحدة لا تملك حلاً جاهزاً لهذه المشكلة، وأن الإدارة الأمريكية تفهم ذلك جيداً.

وعقب لقاءه بمبارك حاملاً رسالة شفهية نقلها من الرئيس دميتري ميدفيديف يوم ٩ فبراير أكد ألكسندر سلطانوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، أن "موسكو تقف ضد أي تدخل أجنبي في التطورات الجارية في مصر"، وأن "أي تأثير من الخارج على الأحداث الداخلية في مصر يعتبر أسلوباً غير مجد من شأنه أن يضلل المشاركين فيها"، وأن "أي تغيرات عندما تنشأ الحاجة إليها في أي بلد من البلدان لابد أن تجري وفقاً لإرادة شعب هذا البلد بعيداً عن أي تدخلات أجنبية وفرض أية "وصفات"، مؤكداً على أن "هذا هو موقف روسيا المبدئي الذي ننقله إلى جميع شركائنا".

وأشار لوكاشيفيتش- الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية- في ١٢ فبراير عقب تنحى مبارك إلى أن الشعب المصري قادر على تقرير مصيره وتحديد مستقبل بلاده دون أي تدخل خارجي.

وفى بيان للخارجية الروسية في ١١ مارس، أصبح التوجه أكثر عمومية حيث أكدت الخارجية الروسية ثقتها بأن شعوب المنطقة "قادرة على القيام بذلك ذاتياً ودونما تدخل خارجي في شئون دول ذات سيادة وفرض وصفات للإصلاح عليها".

يؤكد هذا أيضاً الانتقادات الداخلية الشديدة التي تعرض لها الرئيس ميدفيديف نتيجة عدم استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، الذى يقضى بالتعامل مع التهديدات التي يتعرض لها المدنيون في بنغازي وغيرها من المناطق الليبية بفرض حظراً جوياً على ليبيا، وحظر تصدير الأسلحة والسفر إلى ليبيا وتجميد أصول القذافي وأفراد أسرته.

ففي ٢١ مارس ندد رئيس الحكومة بوتين بقرار مجلس الأمن الدولي وانتقده بشدة معتبراً أن "قرار مجلس الأمن معيوب وخاسر ومدمر لأنه يسمح بكل شيء ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز القرار بشكل فعلي التدخل في أراضي دولة ذات سيادة"، رغم إنه

لا يتضمن أي إشارة لغزو ولا احتلال للأراضي الليبية، وأكد بوتين أن هذا رأيه الشخصي حيث أن السياسة الخارجية من الأمور التي تدخل في صميم اختصاصات رئيس الدولة، وأوضح استطلاع للرأي أن ٩٠٪ من الروس يوافقون بوتين الرأي.

وانتقد كونستانتين زاتولين- النائب بمجلس الدوما الرئيس الروسي- دميتري ميدفيديف لعدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الدولي الذي سمح للتحالف الدولي بالقيام بعمل عسكري ضد النظام الليبي، ودعا مجلس النواب (الدوما) في ٢٣ مارس مجلس الأمن الدولي إلى وقف إطلاق النار والعنف والهجمات على السكان المدنيين في ليبيا، وأعرب مجلس الدوما عن قلقه من أشكال ونطاق استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا، داعياً برلمانات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وكندا وغيرها من الدول المشاركة في العملية العسكرية إلى مساندة وقف العمليات القتالية الحالية، التي تلحق أضراراً بالبنى التحتية المدنية الليبية، وتؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين.

واعتبر فلاديمير جيرينوفسكي- رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي وعضو مجلس الدوما- أن الغارات الجوية على ليبيا تمثل مشهداً من مشاهد الحرب العالمية الثالثة، وأن عدم استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) لمنع مجلس الأمن الدولي من الموافقة على قرار يسمح بالتدخل العسكري في ليبيا يعني أن روسيا تسير في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية، وتشارك في مغامرات تقودها الولايات المتحدة، وهي مغامرات تهدف إلى السيطرة على العالم العربي كله، وإن الهدف الرئيسي في المرحلة الراهنة "إشاعة الفوضى في العالم الإسلامي وفرض السيطرة على ثروته النفطية" التي تمثل ٨٠٪ من احتياطي العالم من النفط والغاز.

وقد ندد الرئيس ميدفيديف في البداية بما جاء في تصريحات رئيس الوزراء بوتين بشأن ليبيا، قائلاً إنه لا ينظر إلى هذا القرار باعتباره القرار غير الصحيح، وأرجع ميدفيديف أسباب ما يحدث في ليبيا إلى ما وصفه بالتصرفات الوقحة للقيادة الليبية وجرائمها ضد شعبها، وشدد ميدفيديف على عدم جواز استخدام "ألفاظ تؤدي إلى صدام الحضارات"، في إشارة إلى ما وصفه بوتين بالحملة الصليبية.

إلا إنه مع بدء الضربات الأمريكية والغربية على ليبيا حدث تحوّل في الموقف الروسي الرسمي،

وأعلن ميدفيديف إنه يتعين تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، بنصها وروحها، وليس وفق التفسيرات العشوائية التي قدمتها بعض الدول"، وأضاف أنه جرت الموافقة على الحظر الجوي (على ليبيا)، وذلك تفادياً لتصعيد النزاع"، "ولكننا حصلنا في النهاية على عملية عسكرية في الجو، يشارك فيها عدد كبير من البلدان كما انضم الناتو كحلف عسكري، بينما القرار لا ينص على هذا أبداً"، وإنه يتعين على أفراد قوات الأمم المتحدة الفصل بين المتنازعين وليس مساعدة أحد الطرفين ضد الأخر.

وأكد سيرجي ريابكوف- نائب وزير الخارجية الروسي- إن موسكو تعترض بشكل تام على استخدام القوة من جانب واحد، مشيراً إلى أن مضمون قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، الذي شاركت روسيا في صياغته وتبنيه بشكل فعّال، يرمي إلى ضرورة إجراء حوار وتحقيق مصالحة وطنية في ليبيا.

وأعربت وزارة الخارجية الروسية عن أسفها لقيام عدد من الدول بشن هجوم جوي على ليبيا، ودعي الكسندر لوكاشيفيتش- الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية- "الدول المعنية بهذا الصدد إلى التوقف عن استخدام القوة بشكل عشوائي"، مشيراً إلى أن روسيا في هذه المسألة "تنطلق من عدم قبولها استخدام قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ لتحقيق أهداف خارجة صراحة عن أحكامه التي تنص على تدابير تقتصر على حماية المدنيين".

وأكد لوكاشيفيتش أن حل الأزمة في ليبيا يجب أن يتم بجهود الليبيين أنفسهم، وأن أي مساندة خارجية، إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، لا بد أن تقدم عبر الطرق الدبلوماسية - السياسية فقط، وأن روسيا تمسكت وما زالت تتمسك بموقف مبدئي منذ البداية يتلخص بأن تسوية الوضع في ليبيا هو من شأن الليبيين أنفسهم.

وفي ختام اجتماع مجلس "روسيا - الناتو" في بروكسل في ٢٩ مارس طلب مندوب روسيا الدائم لدى حلف شمال الأطلسي دميتري روجوزين من الناتو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي حرفياً دون "التفنن في تنفيذه".

ثانياً: موقف الصين:

تقارب موقف الصين من الثورات العربية مع الموقف الروسي إلى حد بعيد كما سبقت الإشارة، ويمكن إيجاز أهم ملامح موقف الصين فيما يلى:

- لم تبد الصين اهتماماً كبيراً بالثورات العربية، ويعتبر الاهتمام الصيني محدود إذا ما قورن بمثيله من جانب القوى الكبرى الأخرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة والقوى الأوربية وروسيا، ويمكن تفسير ذلك بالتحفظ الذى يحكم السياسة الخارجية الصينية وتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى خاصة تلك التي تقع خارج إقليمها ونطاقها الجغرافي المباشر ومنها بالطبع الدول العربية.

- كما هو الحال بالنسبة لروسيا حظيت مصر وليبيا بالاهتمام الأكبر من جانب الصين، ويرتبط هذا بمصالح الصين في الدولتين وكذلك بضخامة حجم رعاياها بهما مقارنة بالدول العربية الأخرى، ومن المعروف أن عدداً كبيراً من الصينيين كانوا يعملون في ليبيا في مجالات السكك الحديدية والاتصالات والبناء والنفط.

- كان هناك أيضاً تباطؤ في رد الفعل الرسمي، فقد التزمت الصين الصمت إزاء الأحداث في تونس ومصر وليبيا، وجاء أول تصريح لها في ١٥ يناير، أي في اليوم التالي لمغادرة الرئيس التونسي بن علي بلاده، حيث ألقى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، هونج ليه، بياناً جاء فيه: "أن الصين تأمل في استعادة الاستقرار في تونس في أقرب وقت ممكن"، وأن "تونس بلد صديق للصين، وتشعر الصين بقلق لما يحدث في تونس وتأمل في استعادة الاستقرار بالبلاد في أقرب وقت ممكن"، تلى ذلك بياناً آخر في ١٨ يناير، جاء فيه أن الصين "تحترم إرادة الشعب التونسي، وتتمنى بكل صدق أن تتمكن تونس من استعادة الاستقرار والنظام الاجتماعي الطبيعي في أقرب وقت".

- كذلك رفضت الصين أي تدخل خارجي للتأثير على مسار الثورات وأكدت على أهمية الطرق السلمية والحوار في معالجة الأزمات التي اجتاحت الدول العربية، وكان هذا أوضح ما يكون في الحالة المصرية، ففي ١٠ فبراير صرح وزير خارجية الصين يانج جيه تشي بأن الصين "ترفض التدخل الخارجي في شئون مصر" و"ينبغي أن تقرر مصر شئونها بنفسها وبشكل مستقل ويجب ألا تخضع لتدخل خارجي، وأن مصر لديها ما يكفي من الحكمة والقدرة على

التغلب على الصعوبات الحالية وتحقيق الاستقرار الوطني والتنمية".

وفي اليوم التالي لإقصاء مبارك صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، ما تشاو شيوي، إن الصين تأمل في استعادة الاستقرار الوطني والنظام الاجتماعي قريباً في مصر، و "أن الصين قد راقبت عن كثب الوضع في مصر وتأمل أن تساعد التطورات الأخيرة في استعادة الاستقرار الوطني والنظام الاجتماعي في أقرب وقت، وإن مصر هي إحدى الدول التي تربطها علاقات ودية مع الصين، وأعرب عن الثقة بأن العلاقات سوف تستمر في النمو".

وفيما يتعلق بليبيا، جاء أول تصريح للصين في ٢٥ فبراير، عندما صرح السفير وانج تشون- عضو الوفد الصيني بمكتب الأمم المتحدة في جنيف- في جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول الوضع في ليبيا، بأن ثمة حاجة إلى حوار داخلي بين أطياف الشعب الليبي لإيجاد حل سياسي للمشكلات التي يواجهونها، وقال إن الصين تأمل أن تساعد الجلسة الشعب الليبي على تحقيق هدفه، وفي اليوم التالي دعا لي باو دونج- مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة- إلى بذل جهود من أجل إنهاء العنف الدائر في ليبيا فوراً واستعادة الاستقرار وإعادة الوضع إلى طبيعته هناك في أقرب وقت ممكن وحل الأزمة الجارية عبر السبل السلمية"، وأشار إلى أن "الصين قلقة جداً إزاء الوضع المضطرب في ليبيا، وأن وقف العنف فوراً وتجنب المزيد من إراقة الدماء وسقوط ضحايا مدنيين واستعادة الاستقرار والنظام الطبيعي في أقرب وقت ممكن وحل الأزمة الحالية من خلال الوسائل السليمة مثل الحوار، يعد أمراً عاجلاً للغاية، وأنه يجب ضمان سلامة ومصلحة الرعايا الأجانب في ليبيا".

وصحيح أن الصين لم تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الخاص بليبيا إلا إنها شأنها شأن روسيا، لم تتوقع أن تنحرف الدول الغربية في تنفيذها للقرار، وإن كان هذا لا يعفى الدولتين من المسئولية عنه.

- ولعل ما يميز موقف الصين هو القلق الشديد الذى انتاب السلطات الصينية من الثورات العربية، الأمر الذى جعل الموقف الصيني أكثر تحفظاً، بل ومعارضاً للثورات العربية، فقد نفت الصين وجود أية خطة أو نوايا لديها للاتصال بأعضاء من المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، ووصفت وسائل الإعلام الصينية الثورات العربية بـ "دبلوماسية الشوارع" التي لا

تؤدي سوى إلى زعزعة الأمن والاستقرار، وعارضت صحيفة صينية تابعة للحزب الشيوعي الصيني الانتفاضات التي شهدها العالم العربي، واستبعدت احتمال اندلاع احتجاجات مماثلة في الصين، وأشارت إلى أن المتظاهرين لم يتسببوا في شيء سوي الفوضى ومعاناة بلادهم ، وأن هناك تلاعباً بهم عن طريق أقلية تستخدم الإنترنت من أجل تنظيم تظاهرات غير قانونية.

- ويمكن تفسير هذا الموقف الصيني في ضوء الخوف من سقوط أنظمة ورموز ظلت تتمتع بعلاقات جيدة مع بكين، وبما يمكن أن تفرزه هذه الثورات من واقع جديد قد يؤثر على المصالح الصينية المتنامية في المنطقة، كما ينبع الموقف الصيني أيضاً من مدى التوتر والهواجس التي انتابت السلطات الأمنية الصينية إثر وصول رياح التغيير إلى الداخل وانتشار الدعوات للتظاهر والاحتجاج في عدة مدن صينية.

ومن ثم تنظر الصين بحساسية بالغة إلى تلك الثورات، فقد تأثر الموقف الصيني الرسمي كثيراً نتيجة حركة الاحتجاج التي اندلعت فيما يعرف "بتجمعات الياسمين"، على غرار "ثورة الياسمين" في تونس مطالبة الحكومة الصينية بمزيد من الشفافية وحرية التعبير والإصلاحات الديمقراطية، ووقوع اشتباكات بين متظاهرين لبوا دعوات للتظاهر نشرت على الإنترنت، وبين الشرطة الصينية في هونج كونج يوم ٢٧ فبراير، وطلبت السلطات الصينية من الشعب عبر وسائل الإعلام الرسمية، عدم الإصغاء لدعوات تقليد الاحتجاجات والمظاهرات في الدول العربية، محذرة من أن أي تهديد "للاستقرار" الذى يقوده الحزب الشيوعي قد يؤدى إلى كارثة، وأشارت "أن هناك أشخاصاً ذوى دوافع خفية يحاولون في الداخل والخارج نقل هذه الفوضى إلى الصين وقد استخدموا الإنترنت للتحريض على تجمعات غير قانونية"، وحثت المواطنين على حماية الوفاق والاستقرار بشكل يقظ، كما عبأت الحكومة الصينية ٧٣٩ ألف شرطي ومسئول لمواجهة الاحتجاجات وفرضت قيود على المراسلين الأجانب، وألزمتهم بالحصول على تصاريح رسمية قبل التوجه إلى أي مواقع خارجية للتغطية الإعلامية أو للتصوير، وهددت السلطات الصينية بفرض عقوبات من بينها إلغاء التأشيرات للصحفيين الذين يعملون في أماكن عامة دون ترخيص.

بل وقامت السلطات الصينية بحذف أي إشارة للأحداث الجارية في الدول العربية من

الصحف والتلفزيون والإنترنت، بل وحتى من المواقع المصغرة التي تعمل على الهواتف المتحركة، وفرضت حظراً على كلمة "مصر" على شبكات التواصل الاجتماعي الشهيرة لديها، والمعادلة لـ" تويتر"، والتي يستخدمها ما لا يقل عن ٥٠ مليون صيني، كما ألغت جميع وصلات الإنترنت المحملة بعبارات "ثورة الياسمين"، و"ثورة اللوتس"، و"انتفاضات شمال إفريقيا"... وما أشبه، وهو ما يكشف في مجمله عن حجم القلق الذي ينتاب المسؤولين في الصين بسبب الثورات العربية ومن احتمال انتقال عدواها للصين.

"أوراق الشرق الأوسط"
ساحة مفتوحة أمام جميع التيارات الفكرية.
والمقالات المنشورة بها لاتعبر بالضرورة عن
"المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط"

صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٠